ملاحظة موجهة إلى ممثلي النمسا، وفرنسا، وبريطانيا الكبرى، وبروسيا وروسيا.

التنظيم الإداري لجبل لبنان (22 رجب 1261)

من وزير الشؤون الخارجية (شكيب أفندري) التابع للباب العالي إلى ممثلي النمسا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وبروسيا، وروسيا، بتاريخ 28 تموز 1845، (22 رجب 1261)، تيستا، الجزء 3، ص. 68-73.

إن معالي السلطان، في اهتمامه الأبوي بشعوبه، يبحث، والعالم كله يعلم بذلك، لإيجاد واستكمال الوسائل لتأمين العيش الجيد، الطمأنينة والأمان لكل طبقات رعاياه المتواجدين تحت سلطته العادلة. وهو أراد أن يكون سكان جبل لبنان من ضمن هؤلاء الذين يتنعمون بحسنات السلطان، واهتمامه. ولهذا فهو قدم له الكثير من الخدمات، وأعطاهم امتيازاتهم القديمة المحلية وحافظ عليها، وكذلك أعطى الجبل حالة إدارية خاصة به. وأيضًا، ومن أجل أن لا يبقى أي شكل من أشكال الاعتراض، فإن تم السماح لمن هم من غير المقاطعجيين في كل بلدة مؤلفة من سكان مسيحيين ودروز، بأن ينتخب هؤلاء وكيلًا من بينهم، وقد تمّ إعطاء الأمر للمعنيين بأن يضعوا هذا الأمر موضع التنفيذ.

إذن، إن حكومة معاليه قد اكّرت أن الطروف تتطلب بأن يقوم رجل ذات معرفة حقيقية بمسألة الجبل ويحمل نوايا الباب العالي الصافية، أن يأتي ببعثة خاصة ومطلقة وبصلاحيات واسعة إلى لبنان، من أجل معالجة المسائل وإنهائها من دون ترك أي سبب قد ينتج صعوبة جديدة. غير أن وزير الشؤون الخارجية، وهو الذي بات منذ وقت معين مركز المراسلات والحركة التي تحتاجها هذه المسألة، فإنه أصبح هو حامي القرار الذي اتخذ هنا. بنتيجة ذلك، لقد تم تكليفي من قبل معاليه، ويشرفني أن أعلن الأمر لحضرتكم، بأنني قررت أن آتي إلى سوريا بنفسي، ببعثة خاصة ومطلقة من أجل معالجة سريعة وكاملة للمسألة، وإظهار أنه لم يعد هناك أية نقطة عالقة تكون مبرّر لأية اعتراض من أي نوع كان.

التطبيق التام والكامل للتدابير المتخذة حديثًا فيما خصّ الإدارة المحلية، مع المحافظة على كامل الامتيازات الخاصة الممنوحة من قبل جلالة السلطان؛ والقادر على ضمان، في كل الأحوال والظروف، السلام في البلاد وطمأنينة رعايا الحكومة: هذا هو عمق المسألة، وهذا هو هدف بعثتي. ومن أجل تسهيل التنفيذ، يجب، كما قلت أعلاه، إظهار قوة قادرة على الفرض، ومهمن كان هؤلاء الذين يرفضن قبول هذه القرارات، فإنه يمكن أن يستعمل ضدهم هذه القوة المذكورة. الحكومة تتمنى أن لا تحصل هذه الحالة، ولكن من الضروري أن تكون هذه القوات القاهرة موجودة فعليًا في منطقة الجبل بحيث تساعد على الوصول إلى الهدف الذي نسعى إليه. في النتيجة، لقد تمّ إعطاء أمر إلى معاليه ناميك باشا، وهو مشير المخيم الإمبراطوري في العربية، لأجل أن يتوجه مع بعض من قواته إلى لبنان، وأن يأخذ له مراكز عسكرية مناسبة، وأن يقوم بالتحركات وفق ما أمليه عليه أنا ووفق الظروف. وإن نظرنا بعين العدل إلى الإجراءات القوية والفعالة التي ستتخذها الحكومة، سنرى أن البعثة التي جئت من أجلها ستساهم في إحلال لحظة الحل في الجبل. وأنا لي الشرف بأن أكون في حكومة جلالته، وأن أعالج من دون أية تردّد وبشكل كامل هذه المسألة بحسب الأفكار الصافية لحكومة جلالته.

سوف نرى أن إضافة ناميك باشا والقوة العسكرية التي ترافقه إلى البعثة ستبرهن لسكان الجبل ضرورة أن يدخلوا في إطار الطاعة. أمّا بالنسبة للتعويضات، فقد تم إعطائها سابقًا بنية إظهار أن جلالتها يمكنه استعمال القوة كما يمكنه استعمال الإحسان، ولبرهان أن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة إنما كانت فقط لإعطاء إشارة إلى كرم السلطان، مع إظهار قوته لبعض السكان الساعين لبث الإضرابات والذين لا يعرفون مصلحتهم الخاصة. إن القرار المتخذ اليوم توزيع حصص لهذه التعويضات، في الوقت عينه قمنا بالاهتمام بهذه المسألة، وسيتم إعطاء ما تبقى من التعويضات بعد أن تكون الأزمة قد عولجت. وهذا يعطينا براهين جديدة على الأفكار العادلة لحكومة جلالته. إن سكان لبنان سيفهمون أنه بقدر ما سينصاعون إلى واجب طاعة نعم السلطان، فإنه بالقدر نفسه سينالون إحسانه ونعمه. إن هذا الاعتبار بالإضافة إلى مجموع الإجراءات المتخذة سابقًا، يجب أن تجلب إلى المسألة الحل السريع والنهائي.

كما أن مختلف طبقات سكان الجبل، التي ستجد دعمًا معنويًا وبأشكال مختلفة عندما ستتردد في قبول أوامر الباب العالي، وتقاوم هذه الأوامر وتقوم بأفعال تقلق الطمأنينة العامة في البلاد؛ وكذلك الأمر، من جهة أخرى، عندا يتم تنفيذ هذه الأوامر التي اتخذت هنا في سوريا، فإن القناصل سيقولون أنه هناك بعض الشكوك، وسيدعون المناقشة من جديد، وسيعمدون على استحداث المصاعب؛ إلا أن القرار المتخذ هنا هذه المرة فإنه لن يتم تغييره بأي شكل من الأشكال، وإن البعثة التي أن قد تم

تكليفي بها شخصيًا تشهد على هذا الأمر، ولهذا من المهم أن لا يتدخل القناصل بأية طريقة فيما أقوله، وأن يمتنعوا عن التدخل في هذه المسألة، أكان شكلًا أم مضمونًا. وذلك قناعة مني بالدعم المعنوي الآتي من قبل جلالته في هذه المسألة، وهي التي ستكون متناسبة مع طلب الباب العالي، لهذا فإنه لي الشرف بأن أطلب دعمكم لتنفيذ كل ما هو ضروري.

أما فيما خصّ التردد والتأخير الذين وقعا في تنفيذ القرار الأخير المتخذ بحق القرى المختلطة، فإنه يمكننا أن نعتمد ذات يالحل المعتمد في هذه القرى من حيث القبول بازدواجية المقاطعجية والوكيل الموارنة. ولأنه لم يعد هناك في لبنان أي سبب للنقاش، فإنه من الضروري أن يتم التخلص من كل الشكوك التي لا تزال موجودة. ولهذا سأقم بتطوير وعرض الآن لما تنص عليه نية الباب العالي في هذا الخصوص:

في إدارة القرى المختلطة، هناك أمور ثلاثة

1- مسألة الحقوق
2- الشؤون الإدارية السياسية
3- والسلطة التنفيذية أو الضابطية

فيما خص الفئة الأولى، كل محاكمة أو اعتراض يحصل ما بين أفراد من الملة نفسها فإنه يتم محاكمته من قبل وكيله. إذا كان أحدهم ينتمي لأمة معينة، وخصمنه ينتمي لأخرى، فإن وكيل الأول ومقاطعجي الثاني يقومون بالحكم بشكل منسق فيما خص الخلاف فيما بينهما. وهنا يمكن العودة إلى القائمقام إن لم يستطع كل من الوكيل والمقاطعجي الاتفاق على حل. فيما خصّ الإدارة، أي في الشؤون العامة، من مثل تنفيذ الأوامر المرسلة من قبل الحكومة أو تلك التي يصدرها حاكم الولاية وإدارة مداخيل البلاد، فإن الوكلاء يكونون إزاء أمتهم بمثابة وسطاء المقاطعجية من أجل تنفيذ الأوامر والمحافظة على الدفاعات. أما فيما خصّ الشرطة أو السلطة التنفيذية، وإذا كان توزيع المهام بهذه الطريقة قد يخلق بعض الإضرابات، فإنه لا يمكن هنا أن يتم الركون إلى الوكلاء، وبحسب ما هو ممارس أينما كان، فإن العناية بالمحافظة على الأمن وقمع المشاغبين، ستكون من نصيب المقاطعجية وحدهم. لكن حين يقوم مقاطعجي ما بتوقيف أحدهم ووضعه في السجن، ويكون هذا الشخص من أمة مختلفة عن أمة المقاطعجي لمقاصصته، فإن تنفيذ العقاب المستحق يتم بالتنسيق مع الوكيل، وإن حصل خلاف بينهما فيتم الركون إلى القائمقام: والوكلاء يكون لهم الحق في السهر على ان لا يتعرّض الشخص المحكوم عليه لأي سوء معاملة أثناء تنفيذ العقاب بحقه.

إن هذه الإجراءات هي متوافقة مع مبادئ المساواة والعدالة، ومع مجموع النظام الإداري في البلاد. السهر على التنفيذ الكامل والتام لهذه الإجراءات، البحث عن الجرائم الفردية، من مثل جرائم القتل التي تحصل من وقت لآخر في الجبل قبل الخلافات الأخيرة، والتي لم يتم المحاسبة عليها بسبب الأحداث التي حصلت، ومعاقبة المدانين بشكل فوري: هذه هي النقاط التي تحرص إرادة حكومة جلالته بإصرار على تنفيذها وهي جزء من المهمة التي أن مكلف بها. ويشرفني أن أعلن لمعاليكم أنني سأذهب بعد أيام قليلة من أجل تنفيذ هذه المهمة. وسأبحث، بقدر ما أستطيع، لتنفيذ إرادة جلالة السلطان، سيدي، بالإحسان. كما أن القوى الصديقة للباب العالي، التي تود أن تحسن وهي المعروفة لدي، هم أيضًا يهمهم أن يروا الطمأنينة في الجبل قد استتبت، وأن القرار المتخذ هذه المرة من قبل حكومة جلالته هي حتمًا أداة من أجل الوصول إلى هذا الهدف المرتجى. وأتشرف أيضًا بأن أطلب من معاليكم، كتدبير مرتبط بالقرارات المعلنة أدناه، أن يتم تسليمي القرارات الشكلية لقنصله في بيروت.

في 22 رجب 1261